# (٣) القضية الفلسطينية دوليا

لم نطرأ أية تبديلات ذات أهمية على المعطيات الاساسية للاوضاع الدولية المحيطة بالنزاع العربي الاسرائيلي في الشهرين الاخيرين ، اذ استمر المشروع الامريكي الداعي لاعادة فتح القناة ( أي ما يدعى بمشروع التسوية الجزئية او المؤقتة ) في تشكيل المحور الرئيسي للنشاط الدولي الذي تبديه الاطراف المعنية بأزمة الشرق الاوسط. ولكن لا بد من التنبيه الى ان كل الدلائل تشير ، مرة اخرى ، الى أن مشروع التسوية الجزئية قد اصطدم بالعراقيل المعروفة التي تلاشت بسببها كل المشروعات السابقة لتسوية الازمة ، مما خلق انطباعا عاما ، في الفترة الاخيرة ، بدخول المشروع المراهن مرحلة الوهن والاحتضار حتى ان روجرز نفسه ، صاحب المشروع ، لم يعد يؤكد بأن الوساطة الامريكية ستتوصل الى اتفاق لاعادة فتح القناة قبل نهاية عام ١٩٧١ كما كان يفعل سابقا باستمرار . تبعا لذلك استمرت الوساطة الامريكية بالعمل على أساس سياسة التوازن الشكلية بين المفهوم العربي لما يعنيه مشروع التسوية الجزئية على الصعيد التنفيذي والمفهوم الاسرائيلي المضاد لمعنى المشروع نفسه ، وذلك عن طريق (أ) ما تسميه الدبلوماسية الامريكية بتقريب وجهات النظر بين الطرفين العربي والاسرائيلي، (ب) طرح الحلول الوسط الانتقائية التي يفترض ان يلتقي عندها الطرفان المتنازعان ، (ج) الامتناع عن ممارسة اي ضغط مفتوح على اسرائيل لجعلها تقبل بالمقترحات الوسطية الامريكية بسبب الالتزام الاساسي لحكومة الولايات المتحدة بعدم فرض أية تسوية للنزاع لا تريدها اسرائيل ولا تعتبرها لصالحها ، (د) المماطلة المستمرة بأسم الدبلوماسية الهادئة الى ان يموت المشروع من كثرة المشاورات والمناقشات والوساطات والمذكرات الخ ...فيحل محله مشروع آخر يتطلب مشاورات ومناقشات ووساطات جديدة . كل ذلك بغية ابقاء التوازن القائم في المنطقة على حاله لاطول مدة ممكنة لان الوضع السياسي المحلي يسير باتجاه يتناسب مع المصالح الامبريالية والامريكية في الشرق الاوسط ( على سبيل المثال تصفية الحركة الوطنية التدريجي في كل مكان تقريبا ) . وقد أكد الرئيس السادات بصورة علنية هذا الاتجاه المماطل والمراوغ والهادف الى كسب الوقت في الوساطة الامريكية وذلك في المقابلة الهامة التي نشرتها مجلة « نيوزويك » في الاسبوع الاول من شهر كانون الاول ١٩٧١ . وتدعم الولايات المتحدة هذه السياسة اولا عن طريق التعامل برتة ورفق مع مصر كما في التساهل الذي أبدته بالنسبة للديون المستحقة على مصر لحساب امريكا ( حوالي ١٤٠ مليون دولار ) حيث منح الاتفاق الذي توصلت اليه الدولتان في اوائل شهر تشرين الاول مدة سبع سنوات لمصر كي تسدد دينها ، واعتبرت امريكا التوصل الى مثل هذا الاتفاق بمثابة شرط ضروري لعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في المستقبل . وثانيا ، عن طريق الامتناع الاني من تزويد اسرائيل بالطائرات التي تطلبها بالحاح باعتبار ذلك أداة صالحة لاستمرار هيمنة امريكا على النزاع في الوقت الحاضر وضبطه ضمن الحدود التي تريد الا يتعداها حاليا .

ضمن هذا الاطار العام تحركت السياسة الامريكية في باديء الامر لتنشيط مشروع التسوية الجزئية وتقويته من جديد بعدما أصبح باهتا ومهلهلا بالاضافة الى خلق انطباع مجدد بأن هذه الدبلوماسية جادة « هذه المرة » في جهودها ووعودها بتسوية النزاع وانه على مصر ان تمنحها فرصة اخرى لممارسة جهودها الهادئة والا تفقد الثقة بنواياها في الوصول الى حل عادل يرضي الطرفين . وهذا يعني على الصعيد الفعلي ابقاء كل شيء على حاله في المنطقة لفترة اخرى من الزمن . وقد تلخصت التحركات الامريكية المشار اليها بالنقاط التالية :

(١) استمرار الولايات المتحدة في معارضة احياء مهمة يارينغ ( التي حلت محلها الوساطة الاميركية ) التي أخذت مصر تطالب بالعودة اليها ، ومعارضة تنشيط اجتماعات الدول الاربع الكبرى كوسيلة للوصول الى تسوية سلمية تفرضها هذه الدول على المنطقة وتضمن تنفيذها . وقد أدلى روجرز في اوائل شهر تشرين الاول بتصريح ذكر فيه انه استنتج عبر اتصالاته بوفود الدول الكبرى في هيئة الامم بأنها لا ترى اي احتمال لقيام الدول